

## تقديم

هذا التقرير يحتوي نتائج بحث عن الهجرة والحراك السكاني في السودان. موضوع البحث كان أحد المشاريع البحثية المضمنة في الخطة السنوية للأمانة العامة للمجلس القومي للسكان للعام ٢٠٠٨م، وقد تم إجراءه بتعاون وإسهام كبيرين من الإدارات المعنية بالهجرة في وزارة الداخلية، جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج، معتمدية اللاجئين، وزارة العمل والخدمة العامة وتنمية الموارد البشرية ومفوضية العون الإنساني. تمويل مشروع البحث تم بواسطة صندوق الأمم المتحدة للسكان.

مستوى، حجم، وتائر، أنماط واتجاهات الهجرة بأنواعها الثلاث (الداخلية، الخارجة والداخلية) كلها لها أثر كبير ومباشر، إن كان دائماً أو مؤقتاً، في التوزيع الجغرافي، التركيب العمري والنوعي، حجم ومعدلات النمو السكاني في مناطق الإستقبال والإرسال لها في داخل أو بين الدول. لهذا، فإن توفر المعلومات التي تمكن من قياس حجم واتجاهات الهجرة وخصائص المهاجرين، أجنب أم وطنيين، ضرورة لسبر كنه تأثيراتها الإيجابية والسلبية، ومن ثم كيفية التعامل معها بفعالية وكفاءة. وللهجرة تأثيرات مباشرة وغير مباشرة إقتصادياً، إجتماعياً، ثقافياً، سياسياً، وأمنياً على المستوى الآني وفي المدى الزمني المتوسط والاستراتيجي.

قام بإجراء وتنسيق البحث فريق من الباحثين ومساعدى الباحثين بالأمانة العامة للمجلس القومي للسكان بقيادة الأستاذ عباس يونس آدم، الخبير في الدراسات السكانية، والذي قام بتحليل المعلومات والبيانات وإعداد هذا التقرير. تشكر الأمانة العامة للمجلس القومي للسكان كل الشركاء الذين ساهموا في البحث موضوع هذا التقرير وتتمنى أن تكون المعلومات والنتائج التي توصل اليها والتوصيات التي يحتويها إضافة كمية ونوعية للمعرفة المتوفرة حالياً عن الهجرة والحراك السكاني في السودان.

بروفيسور/ ست النفر محجوب بادي

الأمين العام للمجلس القومي للسكان

ديسمبر ٢٠٠٨م

# المحتويات

رقم الصفحة	المحتويات
I	- تقديم
II	- جدول المحتويات
VI	- ملخص تنفيذي
<b>الفصل الأول:</b>	
٥	- المقدمة: تمهيد لموضوع البحث
٧	- الهدف الأساسي للبحث
٨	- الأهداف الفرعية للبحث
٨	- منهج البحث
٩	- الأدوار والخطوات التي اتبعت في إجراء البحث
<b>الفصل الثاني: الهجرة الداخلية والنزوح</b>	
١٣	- مقدمة
١٦	- حجم ، أنماط ، واتجاهات الهجرة الداخلية في السودان في الماضي
٢٥	- أهمية قياس الهجرة في ظل الحكم الفدرالي
٢٩	- دور النزوح والنازحين في التوزيع السكاني
٣٠	- القوانين التي تختص بشئون وقضايا النزوح في السودان
٣١	- خصائص النازحين
٣٣	- العودة الطوعية التلقائية والعودة الطوعية المنظمة للنازحين
<b>الفصل الثالث: الأجانب في السودان</b>	
٤١	- إدارة شئون الأجانب بالسودان
٥٤	- المعلومات والبيانات المتوفرة عن الأجانب
٥٦	- حجم وحركة الأجانب في السودان

٦٣	- العمالة الأجنبية الوافدة
٦٧	- المعلومات المتوفرة عن العمالة الأجنبية في السودان
٧٥	- الأطر القانونية لسياسة السودان تجاه اللجوء
٨٢	- ملامح السياسات العامة التي تحكم التعامل مع قضايا اللجوء
٩١	- إحصاءات اللاجئين
<b>الفصل الرابع: هجرات السودانيين للعمل بالخارج</b>	
١٠٥	- إدارة شؤون هجرة السودانيين للخارج
١١٢	- القوانين واللوائح التي تحكم هجرة السودانيين حديثاً
١١٥	- استخدام السودانيين بالخارج
١٢٣	- أهداف جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج
١٢٩	- قضايا الهجرة السودانية للعمل بالخارج
١٣٥	- إحصائية السودانيين العاملين بالخارج (المغتربون)
<b>الملاحق</b>	
<b>XVII</b>	- عضوية لجنة تسيير البحث
<b>XVIII</b>	- الشروط المرجعية للأوراق المستكتبة لبحث الهجرة والحراك السكاني في السودان

# البيانات

رقم الصفحة	الجدول	رقم الجدول
١٨	الهجرة المستديمة إلى داخل وخارج الإقليم وصافي الهجرة في السودان (تعدادات ١٩٩٣، ١٩٨٣، ١٩٧٣)	٢،١
٢٠	حجم الهجرة الداخلة والخارجة صافي تلك الهجرة بالولايات - تعداد ١٩٩٣	٢،٢
٢٢	المهجرين الداخليين حسب نوع إقامتهم - تعداد ١٩٩٣	٢،٣
٢٣	نسبة توزيع الهجرة الداخلية حسب الفئات العمرية ، ومكان الإقامة والنوع ١٩٩٦	٢،٤
٢٤	نسبة توزيع المهجرين الداخليين حسب المستوى التعليمي والنوع - ١٩٩٦	٢،٥
٢٨	تصنيف الولايات إلى جاذبة أو طاردة بالنسبة للهجرة الداخلية	٢،٦
٣٤	عدد النازحين العائدين والمدن التي قدموا منها - ٢٠٠٧	٢،٧
٣٤	النازحين العائدين والولايات التي غادروا إليها - ٢٠٠٧	٢،٨
٣٦	النازحين في معسكرات ولاية الخرطوم حسب الفئة العمرية الذين سجلوا للعودة إلى مناطقهم - ابريل ٢٠٠٨	٢،٩
٣٧	النازحين في معسكرات ولاية الخرطوم حسب الفئة العمرية والولاية التي يرغبون في العودة إليها - ابريل ٢٠٠٨	٢،١٠
٥٧	جملة الاقامات للفترة من ١٩٨٩ حتى ٢٠٠٧	٣،١
٥٨	إحصائية الإقامات الممنوحة بغرض العمل في الفترة من ٢٠٠٨/١/١ حتى ٢٠٠٨/٦/٣٠	٣،٢
٥٩	أعداد اللاجئين بالسودان حسب جنسياتهم، ٢٠٠٧	٣،٣
٦٠	إحصائية القوات الدولية لحفظ السلام في السودان، أغسطس ٢٠٠٨	٣،٤
٦١	إحصائية وصول قوات المهجرين وتوزيعهم بالبلاد حتى أغسطس ٢٠٠٨	٣،٥
٦٢	تفاصيل المبعدين من السودان خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٨	٣،٦
٦٢	إحصائية الزواج للأجانب بالسودان في النصف الأول من العام ٢٠٠٨	٣،٧
٦٧	العمالة الأجنبية بالسودان من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧	٣،٨
٦٨	العمالة الأجنبية بالسودان من ١/١ - ٢٠٠٧/١٢/٣١ مقسمة بالدول والتخصصات	٣،٩

	المهنية	
٦٩	العمالة الأجنبية من آسيا بالسودان من ٢٠٠٧/١/١ إلى ٢٠٠٧/٩/٣٠	٣,١٠
٧٠	العمالة الأجنبية لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ موزعة حسب الفئات العمرية	٣,١١
٧١	العمالة الأجنبية مقسمة حسب القارات والمهن والتخصصات في الفترة من ٢٠٠٨/١/١ إلى ٢٠٠٨/٦/٣٠	٣,١٢
٧١	توزيع العمالة الأجنبية من حيث النوع ٢٠٠٨/١/١ إلى ٢٠٠٨/٦/٣٠	٣,١٣
٧٢	الأذونات لعمل الأجانب التي يتم التجديد لها في عام ٢٠٠٨.	٣,١٤
٩٢	اللاجئين المتواجدين بالسودان حسب جنسياتهم من سنة ١٩٨٠ - ٢٠٠٧.	٣,١٥
٩٣	أعداد اللاجئين بالمعسكرات وخارج المعسكرات ١٩٩٨ - ٢٠٠٨.	٣,١٦
٩٤	العودة الطوعية للاجئين بالسودان للأعوام ١٩٩٢ - ٢٠٠٦.	٣,١٧
٩٦	إحصائية إعادة توطين اللاجئين بالسودان للخارج للفترة ١٩٨٦ - ٢٠٠٧.	٣,١٨
٩٨	إحصائية اللاجئين بالمعسكرات ومراكز الاستقبال وطالبي اللجوء، ديسمبر ٢٠٠٧.	٣,١٩
١٠٠	العودة الطوعية للاجئين السودانيين بدول الجوار، ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨.	٣,٢٠
١١١	العدد الكلي للجوازات السودانية المستخرجة من ٢٠٠١ - ٢٠٠٧	٤,١
١١١	التأشيرات الصادرة بالخروج للسودانيين، ٢٠٠١ - ٢٠٠٧.	٤,٢
١١٢	حركة المغادرين والقادمين عبر حلفا، دنقلا، سواكن، ومطار بورتسودان، ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧.	٤,٣
١٢٠	عدد عقود السودانيين بالخارج التي تم توثيقها في الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٧ مقسمة بالدول.	٤,٤
١٢١	الإحصائية للعقود الفردية والجماعية التي تم توثيقها في الفترة من ١/١ إلى ٢٠٠٧/١٢/٣١.	٤,٥
١٢٢	الإحصائية نصف السنوية للعقود الفردية والجماعية من ١/١ إلى ٢٠٠٨/٦/٣٠.	٤,٦
١٣٦	إحصائية السودانيين حسب الجنسية الأجنبية التي اكتسبوها في الفترة من ٢٠٠٥/٢/٥ - ٢٠٠٨/٩/٢.	٤,٧

## ملخص تنفيذي

موضوع البحث هو الحراك السكاني في السودان ويشمل المكونات أو المصادر الأساسية لهذا الحراك وهي الهجرة الداخلة الى السودان والهجرة الخارجة من السودان والهجرة داخل السودان سواء ان كانت من الريف الى المدن أو النزوح.

تم إجراء البحث بالتعاون مع والاسهام الفعال من الجهات ذات الصلة بقضايا الهجرة والحراك السكاني في السودان ، تحديداً: ادارة شؤون الاجانب وادارة شؤون السودانيين بوزارة الداخلية ، جهاز شؤون تنظيم السودانيين العاملين بالخارج ، معتمدية اللاجئين ، مفوضية العون الإنساني ووزارة العمل والخدمة العامة وتنمية الموارد البشرية.

الهدف الأساسي للبحث هو تقييم الأطر والآليات الموجودة حالياً وذات العلاقة المباشرة بالهجرة والحراك السكاني للسودانيين والأجانب لمعرفة مدى فعاليتها وكفاءتها لاداء المهام الموكلة اليها وبالتالي امكانية توفر المعلومات اللازمة لقياس حجم واتجاهات ووتائر الحراك السكاني في السودان وخصائص الذين يشكلون هذا الحراك السكاني. الأطر التي شملها التقييم خلال البحث كانت الملامح الأساسية للقوانين واللوائح ، السياسات والبرامج ، تنظيم وآليات العمل والإدارة ، المعلومات التي يتم جمعها ومدى استخدام تقنية المعلومات وكذلك فعالية التنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة بقضايا الهجرة بمختلف أنواعها. كان للبحث ايضاً اهداف فرعية تتعلق بدقة وتفاصيل المعلومات والمدى الذي يمكن استخدامها لدراسة وتحليل الهجرة والحراك السكاني.

النتائج الأساسية ، الإحصائية وغيرها ، التي توصل اليها البحث والتوصيات المبنية على تلك النتائج مفصلة ادناه:

## النتائج الاحصائية

- ارتفعت معدلات وحجم الحراك السكاني من والى السودان في الستة اعوام الأخيرة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧ بسبب الهجرة الداخلة والخارجة حسب احصائيات المغادرة والوصول للسودانيين والاجانب. من البيانات بالجدول أدناه يمكن إستخلاص الآتي:
- زاد الحجم الكلي لوصول ومغادرة السودانيين والأجانب سوياً من ٥٣٢,٠٥٤ عام ٢٠٠٢ الى ١,٢٤٢,٦١٧ عام ٢٠٠٧ أي بزيادة ١٣٤٪ في خلال ٦ سنوات.

### صافي الهجرة الداخلة والخارجة بالسودان ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧

سنة	سودانيين			أجانب			الجملة	
	مغادرة	وصول	صافي الهجرة	مغادرة	وصول	صافي الهجرة	وصول	صافي الهجرة
٢٠٠٢	١٨٥,٩٥٨	٢٢٨,٢٦٥	٤٢,٣٠٧	٥٦,٨٢٢	٦١,٠٠٩	٤,١٨٧	٢٨٩,٢٧٤	٤٦,٤٩٤
٢٠٠٣	٢٤٤,٨٩٤	٣٢٦,٥١٤	٨١,٦٢٠	٧٧,٥٨٨	٧٤,٧٢١	-٢,٨٦٧	٤٠١,٢٣٥	٧٨,٧٥٣
٢٠٠٤	٣٣٤,٣٩٦	٣١٩,٦٩٨	-١٤,٦٩٨	١٢٢,١٠٤	١١٠,٢٤٤	-١١,٨٦٠	٤٢٩,٤٤٢	-٢٧,٠٥٩
٢٠٠٥	٣٥١,٨١٥	٣٠٨,٦٤٣	-٤٣,١٧٢	١١٣,٥٧٠	١٣٤,٤٩٢	٢٠,٩٢٢	٤٤٣,١٣٥	-٢٢,٢٥٠
٢٠٠٦	٤٠٢,٥٨٢	٤٠٤,٢٠٤	١,٦٢٢	٣٨٨,٦٨٥	١٦٦,٥٦١	-٢٢٢,١٢٤	٥٧٠,٧٦٥	-٢٢٠,٥٠٢
٢٠٠٧	٤١٧,٣٥٩	٣٨٨,٩٣٠	-٢٨,٤٢٩	٢٥٨,٥٣٣	١٧٧,٧٣٥	-٨٠,٧٩٨	٥٦٦,٦٦٥	-١٠٩,٢٨٧

- إرتفعت اعداد السودانيين المغادرين للخارج والقادمين من الخارج بنسب كبيرة بين عام ٢٠٠٢ الى ٢٠٠٧ حيث إرتفع عدد المغادرين من ١٨٥,٩٨٥ في ٢٠٠٢ الى ٤١٧,٣٥٩ في ٢٠٠٧ اي بنسبة ١٢٤٪. عدد السودانيين القادمين من الخارج إرتفع من ٢٢٨,٢٦٥ عام ٢٠٠٢ الى ٣٨٨,٩٣٠ في عام ٢٠٠٧ اي بنسبة ٧٠٪. الملاحظ أن صافي هجرة السودانيين (أي مقارنة عدد المغادرين بالقادمين لنفس السنة)

بدأت تكون سالبة ( أي عدد السودانيين المغادرين اكثر من القادمين من الخارج) منذ عام ٢٠٠٤ الى عام ٢٠٠٧ حيث زاد عدد المغادرين عن القادمين بفارق ١٤,٦٩٩ في عام ٢٠٠٢ و ٢٨,٤٢٩ في عام ٢٠٠٧.

- عدد الأجانب المغادرين من السودان ارتفع من ٥٦,٨٢٢ في عام ٢٠٠٢ الى ٢٥٨,٥٣٣ في عام ٢٠٠٧ اي بنسبة ٣٥٥٪. بالمقابل ارتفع عدد الاجانب الذين دخلوا السودان من ٦١,٠٠٩ في عام ٢٠٠٢ الى ١٧٧,٧٣٥ في عام ٢٠٠٧ اي بنسبة ١٩١٪.

المحصلة النهائية لجملة الحراك السكاني (أي الدخول والخروج ) للسودان بواسطة السودانيين والاجانب معاً كانت سالبة فيما يخص صافي الهجرة حيث زاد عدد المغادرين عن عدد القادمين في الاربعة سنوات المتتالية ما بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧. مثلاً عدد المغادرين فاق عدد القادمين ب ٢٧,٠٥٩ في عام ٢٠٠٤ وب ١٠٩,٢٨٧ في عام ٢٠٠٧ ليعطي زيادة سنوية في حجم صافي الهجرة السالبة للسودان بنسبة ٧٥٪. الا انه يجب التنبيه الى أن هذه الهجرة السالبة تشمل كل انواع الحراك السكاني ( اي بغض النظر عن فترة البقاء خارج السودان بالنسبة للسودانيين أو داخل السودان بالنسبة للاجانب). عموماً الهجرة ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي الملموس هي التي تمتد لأكثر من سنة أو تكون دائمة، الا أن هذه التفاصيل لأنواع الحراك السكاني من والى السودان بواسطة السودانيين والأجانب غير متوفرة عند اجراء هذا البحث لكن يمكن إستخراجها باستخدام برامج كمبيوتر مناسبة لإسترجاع وتصنيف هذه المعلومات.

الهجرة الداخلة للأجانب تؤثر على جانب الطلب في الإقتصاد السوداني عبر:

- صرف المهاجرين أنفسهم (الغذاء، السكن والترفية )
- توسع الأعمال التجارية والصناعية (الأستثمار لإنتاج بضائع وخدمات أكثر)
- توسع الخدمات التي تقدمها الحكومة (الصحة ، التعليم والرعاية الاجتماعية)

كما أن هذه الهجرة تؤثر على جانب العرض في الإقتصاد السوداني عبر :

- قوة العمل والمهارات والإستثمارات المجلوبة للسودان

- قيام أعمال تجارية / صناعية جديدة بواسطة المهاجرين
- مساهمة المهاجرين في التطور التكنولوجي
- تسهيل وتمكين السودان من التعامل والتنافس التجاري والإقتصادي في السوق العالمي نسبة لقنوات الاتصال والعلاقات ببقية دول العالم التي تتوفر وسط المهاجرين بالسودان .

العمالة الاجنبية الوافدة للسودان يمكن أن تساهم إقتصادياً بصورة كبيرة وإيجابية إذا:

- ١- أتوا للعمل لسد نقص وفجوات تم رصدها فيما يخص مهارات معينة لا تتوفر انياً أو في المدى القريب في سوق العمل السوداني.
- ٢- أتوا للإستثمار في القطاعات ذات الأولوية والاهمية في تطور ودفع الإنتاج والدخل القومي.
- ٣- هم في أعمار شابة تمكنهم من الإسهام بكفاءة وفعالية لرفع الطاقة الإنتاجية ومعدلات الإنتاج - اي يمثلون إضافة حقيقية لنوعية وحجم رأس المال البشري في السودان.

- حسب إحصائيات جهاز شئون تنظيم السودانين العاملين بالخارج، حجم العمالة السودانية بالخارج حتى أغسطس عام ٢٠٠٨م بلغ ٧٩٩,٠٢٠ منتشرة في ١٠٨ في أرجاء المعمورة.
- تمثل المملكة العربية السعودية مركز الثقل للعمالة السودانية بالخارج حيث يتواجد بها أكثر من نصف مليون (٥١٣,٤١١) أي ٦٤,٢٪ من العدد الكلي للعاملين بالخارج، وتلي السعودية ليبيا (٥٦,٦١٧)، ثم الإمارات (٥٤,٣١٤)، العراق (٥٢,٣٠١)، ثم قطر (١٩,٧٧٤)، اليمن (١٩,٥٢٨)، الكويت (٩,٤١٦)، وسلطنة عمان (٧,١٣٨).
- هنالك أعداد كبيرة من السودانين العاملين بالخارج كمغتربين أو في بلدان المهجر المختلفة لكنهم ليسو مسجلين في مؤسسات الرصد الخاصة بالدولة.

- ما يلفت النظر أن إحصائية المسجلين لدى جهاز شئون السودانيين العاملين بالخارج تشمل أعداد معتبرة يعملون في أمريكا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، كندا، وألمانيا.
- الغالبية العظمى من السودانيين العاملين في الخارج (٤٥١,٤٤٣) يعملون في مهن عمالية، إلا أن هناك أعداد كبيرة من ذوي التخصصات العالية، مثلا مهندسين (١٢,٣٧٣)، مهن طبية (١٠,٢٥٣)، أساتذة جامعات (٢,٤٠٦)، وفي مهن قانونية (١,١٦٠).
- خلال عام ٢٠٠٧ عاد ٢٠٢٤ من السودانيين العاملين بالخارج عودة نهائية.
- الوجود الأجنبي في السودان يشمل : القادمين للعمل بموجب إذن عمل، المستثمرين، اللاجئين، البعثات الدبلوماسية والمنظمات الطوعية وقوات الأمم المتحدة وقوات الهجين، أجنب من أصول سودانية، الطلاب والسياح.
- اللاجئين بالسودان يشكلون الغالبية العظمى من الوجود الأجنبي حيث بلغ عددهم ٧٢٣,٧٩٤ في عام ٢٠٠٧م.
- الاقامات الممنوحة للأجانب ظلت في تصاعد مستمر منذ عام ٢٠٠٠ حتى الآن، حيث ارتفعت من ٢٠,٦٢٤ في عام ٢٠٠٠ إلى ٣١,٦٨٦ في سنة ٢٠٠٤ لتصل ٥٣,٤٤٩ في عام ٢٠٠٧م، أي أنها زادت بنسبة ١٥٩٪ في خلال ٨ سنوات - مما يعني تواصل دخول وإقامة الأجانب بالسودان بوتائر عالية وأعداد أكبر ما يؤكد ذلك هو أن جملة الاقامات الممنوحة في النصف الأول من ٢٠٠٨ بلغت ١٧,٦٤٩ منها ٨,٢٩٨ ممنوحة لأغراض العمل.
- الغالبية العظمى من الاقامات للعمل (٤,٠٢٨ أي ٤٨,٥٪) منحت لأجانب سيعملون في مهن هندسية و ١,٧٩٨ أي ٢١,٧٪ للعمل في مهن عمالية.
- خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨ تم إبعاد ٦٨٦ من الأجانب، ٥٩٥ منهم أي ٩١٪ أبعدها بسبب محاكم جنائية.
- الوجود الأجنبي أيضا له آثار اجتماعية مختلفة، من ضمنها تداخلهم مع المجتمع عن طريق الزواج، إما بزواج رجال سودانيين بأجنبيات أو سودانيات برجال

أجانب، مثلاً في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ تزوج ٤٠ رجلاً سودانياً بأجنبيات و٥٧ امرأة سودانية بـرجل أجنبي.

• النتيجة التي يمكن استخلاصها من تقديرات الحراك السكاني في السودان بأنواعه المختلفة ( الهجرة الداخلية من ولاية لأخرى، النازحين بسبب النزاعات المسلحة في الجنوب، جبال النوبة، جنوب النيل الأزرق أو دارفور، المغتربين والهجرة الاستيطانية في مختلف دول العالم أو السودانيون اللاجئين بدول الجوار) في خلال الستة عشر عاماً الماضية (١٩٩٢ إلى ٢٠٠٨) هو أن نسبة هذا الحراك عالية جداً بالمقارنة مع معظم الدول الأخرى في العالم، حيث نجد أنه في خلال هذه الفترة شمل الحراك السكاني حوالي ١٥.٤ مليون (أي ٤٢.٥٪) من عدد السكان الكلي المقدر بحوالي ٣٨.٣ مليون نسمة في عام ٢٠٠٨. يتوزع هذا الحجم الكلي للحراك السكاني (١٥.٤ مليون) إلى أنواع الحراك الآتية:

- ٣.٤ مليون تحركوا من ولاية لأخرى حسب تعداد ١٩٩٣م.
- ٤ مليون نازح من الإقليم الجنوبي بسبب الحرب هناك.
- مليون لاجئ من الإقليم الجنوبي بدول الجوار (عاد منهم بعد اتفاقية السلام حوالي ٨٠٠ ألف).
- ٢.٥ مليون نازح من دارفور بسبب النزاع المسلح هناك.
- ٧٠ ألف لاجئ من دارفور بدولة تشاد.
- ٣.٨ مليون بدول الاغتراب والمهجر (٨٠٠ ألف مغترب، حوالي ٢ مليون مقيمين في مصر وحوالي المليون بدول المهجر في مختلف بقاع العالم).

لا بد أن يكون لمثل هذا الحجم من الحراك السكاني، بغض النظر عن أن كان طوعاً أم قسراً، مدلولات كبيرة فيما يخص إعاقة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمستوى متصاعد ومستقر ومستدام.

## نتائج غير إحصائية

- الإدارات في وزارة الداخلية المختصة بإدارة شئون السودانيين والأجانب وضبط حركة دخولهم وخروجهم من وإلى السودان تقوم بأداء المهام الموكلة إليها بكفاءة عالية حسبما تقتضي القوانين واللوائح وما يتوفر لديها حالياً من الموارد المالية والبشرية. ما يطمئن أكثر هو أن القيادات العليا لهذه الإدارات لها رؤية إستراتيجية للتحديات الماثلة وخطط مستقبلية واضحة للقيام بالمسئولية المكلفة بها هذه الإدارات، وهي حراسة "بوابة السودان" وحماية سيادته وأمنه وهويته، بصورة مثلى من حيث الكفاءة والفعالية إذا توفرت لديها الموارد التي تمكنها من تحقيق تلك الرؤى والاستراتيجيات والخطط.
- حالياً لا توجد سياسة واضحة المعالم والأهداف ومتكاملة فيما يخص الهجرة من أو إلى السودان. هناك ضرورة ملحة لتطوير مثل هذه السياسات لما للهجرة من تأثيرات كبيرة، قد تكون ايجابية أو سلبية، اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً، سياسياً بجانب البعد الاستراتيجي لأمن وأمان السودان.
- حالياً حجم الهجرة للعمل الخارجة من السودان أو الداخلة إليه يحددها الطلب من جانب المخدمين الأجانب أو المخدمين السودانيين باستخدام واستخدم العمالة الأجنبية ولا بد من الربط العضوي الوثيق بين احتياجات سوق العمل داخليا بمخرجات مؤسسات التعليم والتدريب وإعادة التدريب لتفادي الاختناقات والنقص في عدد ونوعية المهن والكفاءات السودانية التي تحتاجها مشاريع التنمية في المدى المتوسط والبعيد.
- توجد الآن عدة قوانين ولوائح تتعلق بالهجرة سواء للسودانيين أو الأجانب:
  - قانون جوازات السفر والهجرة لسنة ١٩٩٤.
  - قانون رعاية شئون السودانيين العاملين بالخارج لسنة ١٩٩٨.
  - قانون اللجوء لسنة ١٩٧٤.
  - لائحة تشجيع الاستثمار لسنة ٢٠٠٣.
  - لائحة شئون الأجانب لسنة ٢٠٠٥.

- قانون استخدام غير السودانين لسنة ٢٠٠١.

دمج القوانين المتعلقة بإدارة شؤون الهجرة سيضمن التناسق وفعالية التنسيق وتقليل الزمن والتكلفة لاتخاذ القرار.

- هنالك معلومات كثيرة يتم جمعها بواسطة الإدارات والمصالح ذات العلاقة بالهجرة الداخلة والخارجة للسودانيين والأجانب خلال عملية النظر في طلبات التأشيرة المقدمة لهذه الإدارات، غير أن تفاصيل هذه المعلومات والتي تمكن من تحليل خصائص المهاجرين وأنماط ووتائر هجرتهم غير متاحة حالياً بسبب عدم توفر برامج الحاسوب المناسبة لتصنيف هذه المعلومات، وفي بعض هذه الإدارات لم يبدأ إدخال المعلومات في الحاسوب إلا مؤخراً (٢٠٠٧).
  - هنالك حاجة لضبط عملية استجلاب العمالة الأجنبية لضمان أنها تلبى احتياجات حقيقية لا يوفرها سوق العمل السوداني. لابد من التأكد من اختبار جاد لسوق العمل المحلي للتحديد الدقيق للاحتياج لجلب المهن من الخارج، كما أن هنالك حاجة لتنفيذ قانون استخدام غير السودانين لسنة ٢٠٠١ بفعالية أكبر فيما يخص مكاتب ووكالات الاستقدام والاستخدام وأن المخدّمين يؤدون التزاماتهم حسبما يحدد القانون فيما يخص التدريب وتحويل الخبرة بواسطة الأجانب المستخدمين للعمالة السودانية.
  - يتبع السودان سياسة الباب المفتوح مع اللاجئين عبر حدوده من دول الجوار التي تعاني من نزاعات مسلحة أو حروب أهلية ، وفي هذا إيفاء بالتزامات السودان بالاتفاقيات الدولية وتقديم المساعدات الإنسانية والترحيب بهم في أراضيه ، ويوجد منهم الآن حوالي ٧٥٠ ألف لاجيء وهذا يمثل تحدياً متتامياً للسودان لأن التمويل من المانحين فيما يخص مساعدة اللاجئين في السودان وبالذات توفير الاحتياجات الأساسية في المعسكرات يتناقص باستمرار .
- عودة اللاجئين السودانيين بدول الجوار تحد آخر يواجهه السودان لان المانحين لم يوفرُوا التزاماتهم بأكملها. لذلك العودة المستدامة وإعادة إدماج العائدين منهم في المجتمع صارت أصعب.

- قضايا المغتربين متعددة الأإن أهمها تعقيد وتشابك الإجراءات وتعدد الرسوم وتعليم أبناءهم والحوجة لبرامج فعالة لتشجيع والاستفادة من خبرات وإمكانات المغتربين العائدين عودة نهائية.
- حالياً الأجانب القادمين للسودان بغرض السياحة عليهم إبراز موافقة مكتوبة من وزارة السياحة والفنادق وهذا الشرط قد لا يشجع الكثيرين منهم للسفر الى السودان لان إجراءات الحصول على مثل هذه الموافقة قد تستغرق وقتاً هم غير راغبين في اضاعته.

## التوصيات

- تطوير سياسة متكاملة وواضحة الأهداف للهجرة من والى السودان ومرتبطة عضوياً بإستراتيجيات التنمية الإقتصادية والإجتماعية وسياسات التعليم والتدريب وإعادة التدريب.
- النظر في دمج القوانين واللوائح ذات العلاقة بشئون الهجرة لرفع كفاءة وفعالية الإدارة والتنسيق وتحقيق التطور المستمر في الأداء.
- توفير الامكانيات المادية والبشرية التي تمكن من الإستخدم الامثل لتقنية المعلومات وربط مكاتب الإدارات في المركز والولايات بشبكات الحاسوب لرفع كفاءة الأداء الإداري، تسهيل وسرعة الخدمات المقدمة، وتسهيل عملية تصنيف وإسترجاع وتحليل المعلومات التي يتم جمعها.
- ضرورة سد النقص الكبير في المعلومات والمعرفة عن حجم وخصائص الجاليات السودانية في بلدان المهجر لغرض وضع السياسات والبرامج للإستفادة القصوى من مقدراتهم ومواردهم وعلاقاتهم.
- هنالك حاجة لحراسة حدود السودان بصورة أفضل وأكبر لضبط تدفق اللاجئين والمتسولين عبر الحدود بصورة غير قانونية.
- النظر في امكانية أذخال التأشيرة الالكترونية لغرض السياحة في السودان لتشجيع هذا القطاع وإسهامه بصورة أكبر في نمو الإقتصاد السوداني.

عدد الأجنب المقيمين الآن بالسودان يفوق المليون وزيادته متوقعة إذا إستمر جلب العمالة الأجنبية وتدفع اللاجئين للسودان بالوتائر الحالية. هنالك حاجة فيما يتعلق بإدارة وضبط دخول وحراك الأجانب بالسودان الى :-

- توفير الدعم المادي اللازم لتنفيذ الخطط والسياسات والمشاريع الموضوعة لضبط الوجود الأجنبي .
- تكثيف التوعية المطلوبة في ما يختص بثقافة التعامل مع الاجنبي لحفظ البلاد من سلبياتهم المتوقعة.
- الحاجة الماسة لمزيد من الأهتمام من قبل كافة المعنيين بمسألة الوجود الأجنبي لمزيد من التنسيق والتخطيط والتنفيذ وازالة العثرات.

## الملاحق

١. عضوية لجنة التسيير
٢. الشروط المرجعية للأوراق المستكتبة لبحث الهجرة والحراك السكاني في السودان.

## عضوية لجنة التسيير

١. العقيد /شرطة عصام الدين عباس إدارة شئون الجوازات والهجرة، وزارة الداخلية
٢. السيد/ حسن بابكر أحمد جهاز شئون السودانين العاملين بالخارج
٣. السيد/ حيدر بشير يوسف معتمدية اللاجئيين
٤. السيد/ يوسف سلفاتوري المركز القومي للنزوح، مفوضية العون الإنساني
٥. السيد/عوض الكريم عمر فضل المولى ولاية الخرطوم – مفوضية النازحين
٦. الأمانة العامة للمجلس القومي للسكان

## فريق البحث بالأمانة العامة للمجلس القومي للسكان

١. الأستاذ /عباس يونس آدم المحلل الأساسي
٢. الأستاذ/ سيد أحمد محمد أحمد باحث
٣. الأستاذ/عقيل محمد حسن باحث
٤. الأستاذة/ وصال حسن المرضي باحث
٥. الأستاذة/ إنصاف محمد سعيد مساعد باحث
٦. الأستاذة/ هنادي حسن محجوب مساعد باحث
٧. الأستاذة/ وصال علي الطاهر مساعد باحث
٨. الأستاذ/ منير محمد مصطفى ملحق بالأمانة العامة – خدمة وطنية

## الملحق (٢) الشروط المرجعية للأوراق المستكتبة لبحث الهجرة والحراك السكاني في السودان

الورقة المستكتبة حول مسئوليات كل جهة إدارية ذات علاقة مباشرة بالهجرة والحراك السكاني يجب أن تغطي الجوانب أدناه بإستفاضة ووضوح.

### الإطار القانوني، السياسات والبرامج

- هل توجد قوانين ولوائح فيما يتعلق بالمسئولية والمهام الموكلة للإدارة .
- ما هي الملامح الرئيسية للقوانين التي تم سنها فيما يتعلق بهذه المسئولية والمهام.
- مستوى تطبيق القانون - الصعوبات والإشكاليات المصاحبة للتطبيق .
- ملامح السياسات العامة التي تحكم الاداء (الاستراتيجيات والبرامج)، الجزء المنفذ منها والمعلق و الصعوبات والإشكاليات المصاحبة للتطبيق .
- الجهات التي يتم التنسيق معها.
- طرق التنسيق مع الجهات والوحدات المختلفة ( إن وجدت)، مستوى التنسيق، دور كل جهة وإشكاليات التنسيق.
- أهم القضايا التي تهتم بها الإدارة، وهل هنالك أبحاث/دراسات أجريت أو تجرى حول هذه القضايا؟

### المعلومات المتوفرة:

- نوع البيانات وكيفية جمعها (سجلات - مسوحات - تعدادات - إسقاطات - أخرى).
- جهة أو مصدر البيانات (أفراد / أسر/ مؤسسات حكومية / غير حكومية).
- مستوى التجميع ( قومي - محلي - ولائي - وحده).
- طرق تخزين المعلومات، تحليلها، ونشرها .
- التكنولوجيا المستخدمة (نظام معلومات - قاعدة بيانات - نسخ احتياطية).
- هل تصدر تقارير دورية؟ هل تنشر هذه التقارير؟ من المستفيد منها ولأي غرض؟
- هل يمكن أن تتحصل جهات أخرى على هذه البيانات/المعلومات لغرض البحث؟
- هل هنالك أي عقبات/مشاكل فيما يتعلق بقاعدة البيانات؟ وما هي؟

### التحديات والمشاكل:

- ما هي التحديات والمشاكل التي تواجه الإدارة للقيام بأداء مهامها وتحقيق أهدافها بفعالية وكفاءة؟ كيف يمكن معالجة هذه التحديات والمشاكل؟